

بحار الأنوار

[234] الثاني: أن المقام يقتضي المدح والتشريف لمن نزلت الآية فيه، حيث جللهم بالكساء ولم يدخل فيه غيرهم، وخصصهم بدعائه فقال: اللهم هؤلاء أهل بيتي وحامتي، على ما سبق في الاخبار، وكذا التأكيد في الآية حيث أعاد التطهير بعد بيان إذهاب الرجز، والمصدر وبعده منونا بتنوين التعظيم. وقد أنصف الرازي في تفسيره حيث قال في قوله تعالى: (ليذهب عنكم الرجز) أي يزيل عنكم الذنوب (ويطهركم) أي يلبسكم خلع الكرامة، انتهى (1). ولا مدح ولا تشريف فيها دخل فيه الفساق والكفار. الثالث أن الآية على ما مر في بعض الروايات إنما نزلت بعد دعوة النبي لهم وأن يعطيه ما وعده فيهم، وقد سأل الله أن يذهب عنهم الرجز ويطهرهم لا أن يريد ذلك منهم ويكلفهم بطاعته، فلو كان المراد هذا النوع من الإرادة لكان نزول الآية في الحقيقة ردا لدعوته النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله لا إجابة لها، وبطلانه ظاهر. وأجاب المخالفون عن هذا الدليل بوجه: الأول أنا لا نسلم أن الآية نزلت فيهم بل المراد بها أزواجه لكون الخطاب في سابقها ولا حقها متوجها إليهن، ويرد عليه أن هذا المنع بمجرد بعد ورود تلك الروايات المتواترة من المخالف والمؤلف غير مسموع وأما السند (2) فمردود بما ستقف عليه في كتاب القرآن مما سنقل من روايات الفريقين أن ترتيب القرآن الذي بيننا ليس من فعل المعصوم حتى لا يتطرق إليه الغلط، مع أنه روى البخاري (3) والترمذي وصاحب الجامع الأصول عن ابن شهاب عن خارجة بن زيد ابن ثابت أنه سمع زيد بن ثابت يقول: فقدت آية في سورة الأحزاب حين نسخت الصحف قد كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وآله يقرأ بها، فالتمسناها فوجدناها مع خزيمة بن ثابت الأنصاري (من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه) فألحقناها في سورتها من المصحف، فلعل آية التطهير أيضا وضعوها في موضع زعموا أنها تناسبه، أو أدخلوها في سياق مخاطبة الزوجات لبعض مصالحهم الدنيوية، وقد ظهر من الاخبار عدم ارتباطها بقصتهن، فالاعتماد في هذا الباب على النظم والترتيب ظاهر البطلان.

(1) مفاتيح الغيب 6: 615. (2) كذا في النسخ وهو تصحيف والصحيح: وأما السياق. راجع ص 235 س 17 و 19 (ب). (3) صحيح البخاري 3: 140.